الأمم المتحدة
بيان صحفي

ينشر فورا

بيان من أداما دييِنغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، وجنيفر ولش، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية، بشأن الحالة في مخيم اليرموك، بسورية

(نيويورك، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥) يعرب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، أداما دييِنغ، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية، جينِفر وِلش، عن قلقهما البالغ من تدهور حالة السكان المدنيين المحاصرين في مخيم اليرموك، حيث يوجد أكثر من ١٨ ٠٠٠ من الفلسطينيين والسوريين المدنيين، من بينهم ٣ ٥٠٠ طفل، محبوسين بسبب تجدد القتال هناك للسيطرة على الأرض بين مختلف الجماعات المسلحة، بما في ذلك تنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وتأتي أعمال القصف الجوي التي يُدعى أن قوات الأمن السورية تنفذها على المناطق السكنية في مخيم اليرموك لتشكل خطرا إضافيا يهدد سلامة المدنيين المحبوسين في المخيم.

وقد أدان المستشاران الخاصان بقوة أعمال القتال الجارية هناك. وقالا في هذا الصدد: ”لقد تلقينا تقارير موثوقة تفيد بسقوط قتلى بين المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، زاد القتال من سوء الحالة الإنسانية المتردية أصلا في مخيم اليرموك، حيث لا تُرك الناس بلا ماء ولا غذاء ولا أدوية. وبعد سنتين من الحصار المفروض من القوات الحكومية، صار آلاف المدنيين اليوم رهينة في ساحة المعارك، وجها لوجه مع الموت من قساوة الظروف وأخطار القتال.“ وكرر المستشاران الخاصان نداءهما بالوقف الفوري للأعمال العدائية، وفسح المجال أمام الجهات الفاعلة الإنسانية لتدخل دون عوائق إلى مخيم اليرموك، وتأمين ممر للخروج الآمن لمن يرغب من المدنيين في المغادرة. وناشد المستشاران الخاصان جميع الأطراف أن تفي بالالتزامات التي يلقيها عليها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وشددا على واجب حماية المدنيين في جميع الأوقات.

ولاحظ المستشاران الخاصان أن جميع الأطراف المتنازعة في سورية، بما في ذلك الحكومة السورية والجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات المتطرفة والجماعات

الإرهابية المدرجة في قوائم الجزاءات، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، قد تناقلت التقارير ما يفيد أنها ارتكبت من التجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي ما قد يندرج ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ودعا المستشاران الخاصان جميع الجهات ذات النفوذ في سورية إلى العمل على حماية السكان المدنيين وتفادي احتمالات وقوع المزيد من الجرائم الوحشية.

وأشار المستشاران الخاصان إلى التزام رؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٥ بحماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وبالتعاون في الوفاء بمسؤوليتهم الجماعية عن الحماية. وأكد المستشاران الخاصان أن الجمهورية العربية السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الجرائم الوحشية، وأعربا عن قلقهما من تقصيرها المستمر في هذا الصدد.

وإلى جانب ذلك، شدد المستشاران الخاصان على مسؤولية المجتمع الدولي عن القيام في الوقت المناسب باتخاذ الإجراءات الحاسمة لحماية السكان في سورية. وقالا في هذا الصدد: ”تقع على كاهل مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن حقن الدماء وحماية المدنيين. وعلى الدول الأعضاء أن تتجاوز خلافاتها وتبحث عن سبل جديدة لحماية المدنيين في سورية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في خذلانه للشعب السوري“.

***

يُرجى توجيه استفسارات وسائط الإعلام إلى:
المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية
http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser
سارة جاكييه نوبل
الهاتف: 3574-963-212 1+
البريد الإلكتروني: jacquier@un.org